

الاقتصاديات العربية

رؤساء التحرير : فؤاد صالح سابا
مجمع المحاسبين وفي الجمعية
الاقتصادية الملكية
(المحرر المسؤول)

عادل جبر ، اقتصادي

المدير : توفيق فرح

مكتب الإدارة : القدس . فلسطين . بناتية جمعية التوراة
صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون رقم ٢٩٥

الاشتراك السنوي :

جنيه فلسطيني واحد في فلسطين وشرقي الاردن
و جنيه ومثلا مل او ٢٤ شلنا في باقي الاقطار

مجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجارية والمالية والزراعية

والصناعية في جميع الاقطار العربية

تصدرها

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشارك في تحريرها وموازرتها نخبة من مفكري

الاقطار العربية

٢٩ شباط ١٩٣٦ ٦ ذو القعدة ١٣٥٤

العدد ٩

السنة الثانية

مكتب اعلانات الشرق الادنى

افتمصاص في فن الاعلان فبرة في فن الدعاية

اعهدوا ببرامج اعلاناتكم لمكتب اعلانات الشرق الادنى

فتنتفعوا من خبرة ادارته الفنية وفي الوقت نفسه تضمنوا لاتقسكم

اقتصاداً في النفقة وتوفيراً في الوقت والعمل

مركز الادارة : بناتية جمعية التوراة — القدس

تلفون رقم ٢٩٥

ص.ب ٢٦٨

فهرس مواضيع العدد التاسع

نقرأ في هذا العدد :

صفحة

- ١ نظام البنوك في فلسطين .
- ٤ البنوك العربية
- ٦ هل هناك حاجة اقتصادية للمستعمرات
- ٨ الامراض النباتية : للمهندس الزراعي الاستاذ خليل المقدادي .
- ١١ نظرة عامة من تقرير مجلس ادارة البنك الزراعي العربي بفلسطين
- ١٣ نظام المزارع التعاونية بفلسطين بقلم الاستاذ محمود افندي فهمي مفتش التعاون بالجيزة ، القاهرة
- ١٦ العراق : حديث مع مندوب الغرف التجارية النمساوية — البضائع اليابانية

سيدر قريبا

كتاب

في العالم اليهودي

يحتوي على استعراض مجمل لتاريخ اليهود

وبحث مفصل في الصهيونية واغراضها واحزابها مع شرح الاتجاهات اليهودية الاخرى
كمية الطبعة الاولى محدودة . اطلب الكتاب من المكتبات الكبرى

الاقتصاديات العربية

رؤساء التحرير:

فؤاد سايما : بكوريوس تجارة وعضو في
جمعية المحاسبين وفي الجمعية
الاقتصادية الملكية
(المحرر المسؤول)

عادل حير: اقتصادي

المدير:

توفيق فرح

ترسل المكاتبات بعنوان:

ادارة مجلة الاقتصاديات العربية

صندوق البريد ٢٦٨ القدس

تلفون رقم ٢٩٥ القدس

الادارة:

بناية التوراة . شارع يافا . القدس

نصيرها اسوعيا شركة المطبوعات العربية المحروزة

تبحث في الشؤون التجارية والمالية والزراعية والصناعية

للاقطار العربية خاصة والعالم عامة ويشترك في تحريرها

ومؤازرتها نخبة من مفكري البلاد العربية

و ٦ ذو الحجة ١٣٥٤

في ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٣٦

العدد ٩

السنة الثانية

نظام البنوك في فلسطين

شهرية الى مدير المالية من قبل جميع المصارف علاوة على
اليانات السنوية المطلوبة بموجب المادة الخامسة من القانون
الاصلي كما جاء في الاسباب الموجبة لسن هذا القانون اما
المادة الخامسة المشار اليها فقد استعيض عنها بما يأتي:
(أ) يجب على كل شركة مساهمة او جمعية تعاون
تعاطى الصرافة ان تقدم قبل اليوم الأول من شهر اذار
من كل سنة:

- ١ - بياناً يتضمن موقع مكاتبها وفروعها في فلسطين
واسماء اعضاء مجلس ادارتها ، ومديري فروعها ووكلائها .
- ٢ - بياناً بمصدقاً عليه من فاحص حساباتها بموجوداتها
والتزاماتها بفلسطين ، وآخر بموجوداتها والتزاماتها في الخارج
عن السنة المالية السابقة .

ويجوز اذا كانت الشركة اجنبية ان تقدم ميزانيتها
الرسمية الصادرة في البلاد التي يقع فيها مركزها الرئيسي

نشرت الوقائع الفلسطينية في عددها الصادر في ٦
شباط ١٩٣٦ مشروع قانون لتنظيم اعمال البنوك في فلسطين.
وقد سبق هذا المشروع قانونان : الاول قانون مصارف
التسليف المؤرخ في عام (١٩٢٠ - ١٩٢١) وفيه بحث الضمانات
التي يمكن بنوك التسليف قبولها ، والشروط التي يجب
مراعاتها قبل قبول الاموال غير المنقولة ضماناً على القروض
والثاني قانون الصرافة لسنة (١٩٢١ - ١٩٢٢) وهو يتعلق
في الميزانيات والجداول التي على البنوك تقديمها الى مسجل
الشركات واعلانها في مكاتبها مدة شهر واحد .

ومشروع القانون الذي نحن بصدد الكلام عنه ،
يقضي بتعديل قانون الصرافة لسنة ١٩٢١ ، وبإضافة احكام
اخرى اليه لتنظيم اعمال المصارف بفلسطين ، ويفرض على
المصارف الجديدة ضرورة الحصول على رخص ، ويقضي
بتعيين مراقب للمصارف وتبيين وظائفه ، بتقديم كشوف

من شاء الاطلاع عليهما ان يرجع لعدد ٥٧٠ من الوقائع الفلسطينية الصادر في ٦ شباط ١٩٣٦ .

وتنظيم البنوك اصبح ضرورة لا مناص منها في ايامنا هذه اذ بلغ عدد البنوك في فلسطين لغاية اول سنة ١٩٣٥ كما يلي :

العدد	
٧٩	بنوك تجارية مسجلة في فلسطين
١٧	جمعيات تعاون للتسليف
١٠	بنوك اجنبية
١٠٦	المجموع

وقد انقطع عن العمل منها خلال سنة ١٩٣٥ اثنا عشر بنكاً؛ وليس لدينا احصاء بما جدمن البنوك بعد ذلك التاريخ. وهاك جدولاً يبين حالة ٧٨ بنكاً محلياً، تقبسه من تقرير مدير المالية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ :

اختر السجاير التركية
مصنوعة من اجود التبغ التركي



وجاهة

اتقان

الوكيل العمومي : يوسف البينا

قراءة الاعلانات

تزودك بمعلومات وافرة عن بضائع تحتاج اليها او محلات تجارية او مؤسسات مالية تود معاملتها.

الا اذا طلب مسجل الشركات ايداع بيان منفرد بموجودات الشركة والتزاماتها في فلسطين، لاطلاع الحكومة عليه، وليس للنشر .

(ب) ان تقدم الى مدير المالية قبل اول شهر آذار من كل سنة :

١- نسخة من البيان المصدق عليه من فاحص الحسابات المطلوب بمقتضى البند (أ) الفقرة (٢) .

٢- بياناً بمرکز الشركة او الجمعية في فلسطين عند انتهاء العمل في اليوم الاخير من الشهر السابق، على ان لا تتأخر عن ٢١ يوماً من ذلك التاريخ .

٣- يجب عرض نسخة من البيان المذكور في البند (أ) الفقرة (٢) او خلاصة عنها او اي تفاصيل يوعز بها مسجل الشركات بموافقة المندوب السامي، في مكان ظاهر بكل مكتب من مكاتب الشركة او فرع من فروعها في فلسطين، لمدة شهر واحد. وتقرض غرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم يهمل فيه عرض هذا البيان. وفوق ذلك فعلى الشركة ان تنشر البيان في (الوقائع الرسمية) واحدى جرائد فلسطين .

٤- لكل عضو من اعضاء الشركة او دائن من دائنيها ان يحصل على نسخة من البيان المشار اليه اعلاه .

هذه خلاصة التعديل الذي تنوي الحكومة ادخاله على قانون الصرافة القديم وقد اغفلنا نشر الذيل المتضمن جدولين : احدهما صورة للبيان السنوي، وثانيهما صورة للبيان الشهري المطلوب تقديمهما للحكومة كما سبق . فعلى

١٢ بنكا	١٦ بنكا	٥٠ بنكا	المجموع ٧٨ بنكا
راسمالها المدفوع من ٢٥٠,٠٠٠ جنيه فما فوق	راسمالها المدفوع من ١٠٠,٠٠٠ جنيه الى ٢٥٠,٠٠٠ جنيه	راسمالها المدفوع اقل من ١٠٠,٠٠٠ جنيه	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٣٠,٧٠٩	١٢٠,٨٨٦	٥٢,٢١٤	٤٠٣,٨٠٩
رأس المال المدفوع			
٦٨١,٩٢٢	٢٠٧,٧٥٣	١٤٤,٣٦٢	١,٠٣٤,٠٣٧
الاحتياطي			
٢٠٦,٦١٨	٥٢,٣٧٨	٥٠,٩٠٨	٣٠٩,٩٠٤
الودائع الثابتة			
٢,١٠٤,٠٦٢	٣٣٩,١٣٢	٢٧٧,٣٠٣	١,٦٤٠,٤٩٧
الودائع بالحساب الجاري			
٢,١٠٤,٣٣٦	٨٩١,١٩٢	٧٠٣,٠١١	١,٦٩٨,٥٣٩
مجموع الودائع			
٣,١٢٥,٣٩٨	١,٢٣٠,٣٢٤	٩٨٠,٣١٤	٥,٣٣٩,٠٣٦
نسبة موجود الصندوق الى الودائع			
٧٤,٤ %	٩٤,٨ %	٥٠,٣ %	٧٠,٦ %
رصيد لدى البنوك الاخرى وشركات تحت التحصيل			
١,٠٧٨,٥٠٨	٢٩٣,٦٣٦	٢٢٣,٤٠٥	١,٥٩٥,٥٤٤

ومن يعمن النظر في هذا الجدول يظهر له ان حالة البنوك المحلية حسنة اجمالاً وان القائمين عليها حريصون على مصلحتهم ومصلحة عملائهم ، ساهرون على ما ائتمنوا عليه من اموال اصحاب الودائع ، لا يألون جهداً في سبيل حفظها واستثمارها استثماراً معقولاً .

غير ان بعض تلك المؤسسات ولا سيما الصغيرة منها لم تتورع عن خرق القوانين والنظم المتبعة فكانت مثلاً تشرع بقبول الودائع والأمانات قبل ان يتم الاكتاب برأس مالها المشروع ، وتستعمل تلك الأمانات في مجازفات ومضاربات

انتهت بالأفلاس او بالخسارة الكبيرة .

فمراقبة الحكومة لمثل هذه البنوك ، ونشر بياناتها لازمة لئلا يتماذى الطامعون ، من اصحابها في المجازفة باموال غيرهم وتعريضها للخسران والضياع .

على ان القانون الذي نحن بصدده لا يخلو من تشديد لا مبرر له وإلا فما معنى مطالبة اصحاب البنوك المحلية بتقديم كشوف شهرية الى مدير المالية ؟ ولم لا يكتفي بالبيانات السنوية التي يجب تقديمها الى مسجل الشركات ؟

ان الصرافة واعمال البنوك مهنة دقيقة فلا ينبغي

مضايقة أربابها بحجة ان بعضهم يسيء استعمال وظيفته
أحياناً . ذلك لأن للصرافة قواعد اذا شذ عنها صاحب البنك
او مديره، عرض نفسه وماله للخسارة قبل ان يعرض مال
غيره . فالهم اذن هو ان يكون لدى البنك من المال ما
يضمن ودائع المودعين ليس غير . فطلب الكشف
الشهرية من المؤسسات المالية وهي كسائر الشركات المسجلة،

يجعلها في مرتبة دونها وليس هذا من الأنصاف في شيء .
بقي علينا ان نلقي نظرة على البنوك الاجنبية التي يعفيها
القانون من القيود الموضوعة على المصارف المحلية بسبب
ان مراكزها الادارية موجودة في الخارج، وان اعمالها
المصرفية هناك لا يعيننا شأنها . غير اننا نرى ان لا يكون
لهذه امتياز على الشركات والمصارف المحلية وذلك بأن يطلب
منها بيان سنوي يحتوي على اعمالها المالية في فلسطين
فقط . وهذا يضع حداً لما يمكن ان يحصل من التنافس
الضار، بين المؤسسات المالية عندنا فتجعل منها جبهتين
حرييتين احدهما، وهي الأجنبية، تمنح من الامتيازات
ما يشل اعمال الأخرى .

فعسى ان تتلافى الحكومة هذا النقص في
القانون الذي تعترم انفاذه وان تعير ملاحظتنا ما
تستحقه من الاهتمام .

البنوك العربية

ولما كان الشيء بالشيء يذكر ، رأينا ان نبسط
لقرائنا حديثاً عن بنوكنا العربية التي رفعت رأس
العرب بما قامت به من جلائل الاعمال . فهي وان
كانت قليلة العدد إلا انها لم تأل جهداً، منذ تأسيسها،
في سد حاجات عظمى كنا نحس بفقدائها ونتلف على
تحقيقها، ووضع حد للفوضى التي اصاب ثروتنا القومية
فجعلت اموالنا نهباً مقسماً، ومكائنا المالية ذليلة مهانة،
واعمالنا العمرانية جامدة خامدة .

وتلك البنوك ثلاثة هي البنك العربي والبنك



صاحب العطفة احمد حامي باشا رئيس مجلس ادارة البنك العربي ، والبنك
الزراعي العربي والبنك الصناعي العربي

الزراعي العربي ، والبنك الصناعي العربي .

والاول قام بتنظيم اقتصاديات العرب لا سيما الاعمال التجارية منها فلم يرض على تأسيسه عام واحد الا واقبل عليه المتمولون من ابناء البلاد يعهدون اليه بما ادخروه من الاموال لحفظها واستثمارها في خير الطرق وآمنها واكثرها غلة ، وانفعها للبلاد ، فنهض بهذا الواجب ، وانتفع بذلك المدخر اولا ، والتجار المحتاجون لرؤوس الاموال ثانياً يستعينون بها على توسيع متاجرهم وتقوية مراكزهم في ميدان تنافس الاقتصادي الذي بلغ مبلغاً عظيماً في هذه الظروف .

وقد كان رأس ماله يوم تأسس (١٩٣١) ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، فاصبح الآن ٤٥٠,٠٠٠ جنيه ماعدا الاحتياطي وقدره ٨,٧٣٦ جنيه . وكانت ودائعه الجارية والمؤجلة ٥٥,٤٤٩ جنيه . فبلغت مؤخراً ١٩١,٥٤٤ جنيه . ادا ما في صناديق التوفير وقدره ١٨,٣٠٧ جنيهات ، والأمانات وقدرها ٣١,٠٧٦ جنيه . وهذا توفيق عظيم ونجاح باهر ، وخدمة جلي للجمهور .

والثاني هو (البنك الزراعي العربي) وقد انشئ منذ اقل من سنتين لخدمة الزراعة والزراع ومشتري الاراضي واصلاحها . وقد بلغ رأس المال المدفوع ٩٥,٥٣٦ جنيه . والودائع على اختلاف انواعها ٦٠,٧٣٩ جنيه . والقروض الزراعية نحو ٧٥,٠٠٠ جنيه فضلا عن الادانات القصيرة التي يقوم بها من حين لآخر .

والمأمول ان يتسع نطاق العمل في هذه المؤسسة العمرانية فتصبح بفضل النجاح الذي احرزته في مدة وجيزة ،

اقوى دعامة لهذا الركن المهم في حياتنا الاقتصادية بفلسطين . والاخير (البنك الصناعي العربي) لا يزال في دور التأسيس وقد شرع يخطو خطواته الاولى نحو الغاية التي ألف لاجلها الا وهي احياء الصناعة على اختلاف فروعها وتقوية الموجود منها بفلسطين والاخذ بيد اصحاب التشبث والنشاط من رجال الفن والاعمال المنتجة .

وقد دفع من رأس المال المكتتب به لغاية ٣ يناير (١٩٣٦) ١٠,١٣٥ جنيهاً . وسيكون لهذه المؤسسة اثر كبير في النهضة الصناعية وتوجيهها في سبيل التقدم والرقى .

مجموعات المجلد

اقترح علينا بعض القراء الكرام ان تقوم بتجليد بضع نسخ من مجموعات المجلة لسنة ١٩٣٥ ليتسنى اقتناؤها وحفظها في المكتبات الخاصة ، فقمنا بهذا العمل واصبح بإمكاننا ارسال المجموعة لمن يطلبها .

سعر المجموعة بدون تجليد ٦٠٠ مل

« « مجلد ٧٠٠ مل

عدا اجرة البريد .

اعلان

يعلن للمناقصة بواسطة الغلاف المختوم تقديم ٨٠٠ عامود خشبي لدائرة البرق والبريد في شرقي الاردن فكل من يرغب في الدخول في المناقصة عليه ان يقدم عطاؤه على النموذج الخاص الممكن الحصول عليه من سكرتير لجنة العطاءات المركزية في وزارة المالية في عمان ويجب ان يوضع العطاء في صندوق العطاءات الموجود في مكتب السكرتير قبل الساعة العاشرة من يوم الاثنين المصادف في

١٩٣٦/٣/١٦

هل هناك حاجة اقتصادية للمستعمرات ؟

مقالة ممتعة نشرتها مجلة الايكونومست

تعد بريطانيا العظمى وفرنسا وهولاندا والولايات المتحدة وروسيا اعظم دول العالم من جهة المستعمرات التابعة لها وما تنتجه هذه المستعمرات من المواد الاولية. ولكن هذه الدول الخمس لا تستطيع ان تدعي انها تحتكر اصنافاً كثيرة من المواد الخام ، ويندر ان تجد واحدة منهن تجهز العالم بصنف ما من اصناف المواد الخام او المواد المصنوعة لا تجد مثله في غيرها ، او ان تنتج كل مادة من المواد التي يحتاج اليها البشر في حياتهم . ومع هذا فالامر الواقع الثابت ان هذه الدول الخمس يصيبها من خيرات الارض اكثر مما يجب ان يكون نصيبها منها . ولتعلم ايها القارئ الغبن الحاصل للدول الاخرى المحرومة من المستعمرات ، يكفي ان تذكر لك ان ما تمتلكه هذه الدول الخمس من بلاد الله الواسعة لا يقل عن ٦١ بالمئة من مساحة الارض برمتها . وهل هناك حجة ابلغ من هذه على كون المستعمرات موزعة توزيعاً فاسداً ؟ ولكنه لا يحسن ان نبادر الى النتيجة بهذه السرعة . فلا يكفي للتدليل على هذا الغبن ، القول ان هذه الدول الخمس تملك معظم البلاد الصالحة للاستعمار في العالم ، بل يجب على الدول المحرومة من المستعمرات ان تثبت ما يلحقها من الخسارة من وراء هذا التوزيع الضار وتبين ان مستوى المعيشة في بلادها ، منعط جداً بسبب عدم المساواة في الاستعمار . فهل المحرومون من المستعمرات اتعس من المنعمين بها ؟ وهل الاستعمار يرفع فعلاً مستوى المعيشة في بلاد المستعمر الاصلية ؟ وهل هناك قضية اقتصادية معتبرة قانوناً ؟ بقطع النظر الآن عما يكتسبه المستعمر من الجاه وسمو المقام ؟ للاستعمار اربع حجج اقتصادية تؤيده وهي : (١) ان الاستعمار ضروري لضمان الحصول على المواد الخام التي لا يستغنى عنها ، (٢)

لايجاد اسواق لمصنوعات بلاد المستعمر الاصلية ، (٣) لاستغلال الاموال المستفضلة في بلاد المستعمر ، (٤) المستعمرات ضرورية لتكون وطناً ثانياً للسكان الذين تضيق بهم اوطانهم .

وقد اعترف بالحجة الاولى رسمياً السير صمويل هور وزير خارجية انكلترا سابقاً في احد بياناته في جنيف ، فقد صرح ، ان حكومتنا جلالته تعتبر الغاية الاولى والاخيرة من الاستعمار الوصول الى المواد الاولية ، وهذا الاعتبار ، اية الحصول على المواد الاولية . انما هو وجه واحد من أوجه هذه

القضية المعقدة وهو اسهلها حلاً . اذ ليس هناك دولة من الدول الصناعية « المحرومة » وجدت في زمن السلم صعوبة ما في الحصول على المواد الخام ، وضعا امامها المستعمر المتولي على هذه المواد الخام ، ولم يحصل ان ردا احد المستعمرين طلب المشتري الخامات ، اياً كان مصدره ، على الشروط التي يتعامل بموجبها مع المشتري في بلاده . على ان المستهلك المطاط عذراً شرعياً في التشكي من حكومة بريطانيا العظمى للقيود التي وضعتها على محصول المطاط والمعروفة باسم « نظام ستيفنسن - Stevenson Scheme » ولكن هذه القيود من الجهة الاخرى لا تجعل فرقاً بين مشتر وآخر ، فلا ترفع السعر للمشتري التابع لاحدى الدول « المحرومة » وتخفضه لابتاء الدولة المستعمرة . ثم انه لا يعسر ، ضمناً للمساواة ، عقد اتفاقات تقطع بها الدول المستعمرة الا تميز بين مشتر وآخر . ولا ننكر ان هناك قيوداً مالية يصعب معها على بعض الدول ان تشتري المواد الخام من مستعمرات ليست تابعة لها ، بعملة لا تكون رائجة في تلك المستعمرة . وهذا ما حمل وزير مالية المانيا على اتخاذ هذه الصعوبة حجة المطالبة بمستعمرات لبلاده .

في المناطق المنتدب عليها . وجدير بنا ان نذكر هنا ان درجة تصريف المحاصيل الصناعية في اسواق البلاد الحارة مبالغ فيها . وهذا يقود الى ما علق في اذهان الناس من ان البلاد الصناعية لا تجد سوقاً لمحاصيلها الا في المناطق البكر ، مع ان الحقيقة الراهنة ان المصنوعات تروج سوقها في البلاد الصناعية اكثر جدا من رواجها في البلاد التي تخيم عليها الفاقة ويسودها الكساد .

اما الحجة الثالثة ، وهي ان المستعمرين يجدون في المستعمرات ميدانا لاستغلال الاموال التي تفيض في بلادهم ، فيمكن تنفيذها بكلمات قلائل . فلم يحصل ان حكومة من الحكومات المستعمرة منعت اجنبياً ما ان يستغل امواله في احدى مستعمراتها ، او انها فضلت تاجراً من تجار المستعمرات على آخر . وهل هناك دولة من الدول « المحرومة » عندها اليوم ، او تأمل ان يكون عندها قريباً ، فضلة من المال تستثمرها في خارج بلادها ؟

بقيت مسألة ازدياد السكان وهي مهمة ، وان يكن ارتباط الاهمية بها في نظر اولياء الامور ، في البلاد المزدهمة بالسكان فقط . واذا كانت المانيا او ايطاليا مثلاً تضيق بسكانها فهذا الضيق الحاصل يعود الى تقييد الوسائل التجارية فيها . فلو كانت التجارة في تلك البلاد طليقة حرة لكفت السكان جميعهم وان تكاثر عددهم . وواضح ان ازدهام السكان في ايطاليا لا يكون في درجة ازدهام السكان في البلجيكي الا اذا أصبح عددهم مثلي ما هو اليوم . وكذلك موقف المانيا تقريباً . وفضلاً عن ذلك فلا ندري كيف نستطيع ان نطابق بين ما تدعيه حكومة المانيا او ايطاليا عن اختناق السكان لضيق المكان ، وبين المساعي المتواصلة التي تقوم بها كل منهما لزيادة المواليد . ولنفرض مع كل هذا ان دعوى ازدياد السكان صحيحة ، ولنهمل اعتراضنا عليها ، ولنسلم بان حلها لا يكون الا بالمهاجرة ، فهل تستطيع الدول المستعمرة ان تساعد على هذا الحل ؟ ان مستعمرة كينيا - واسط افريقيا - هي الوحيدة في بلاد المنطقة الحارة التي سهل على الاوروبيين لحد ما ، ان يقيموا فيها ، وعدد هؤلاء لا يتجاوز اليوم ١٧,٠٠٠

لكن هل يجوز لنا ان نفرض ان القيود المالية ستبقى الى الابد؟ على انه ثابت مع هذا الفرض ، ان امتلاك المستعمرات لا يخفف شيئاً من صعوبات هذه القيود المالية على الدولة المستعمرة ، بل هو يزيد لها . يؤيد ذلك حالة المانيا المالية يوم كانت دولة مستعمرة ، فقد كادت مستعمراتها تستفرغ جعبة بنك الدولة . فاذا وضعنا هذه القيود المالية جانباً ، فلا يصعب مطالبة الدولة المستعمرة في العهد الذي تقطعه ان تصرح فيه انها لا تدع مجالاً لاحدى الدول « المحرومة » للخوف من وقوع محذور في شأن تزويدها بما تحتاج اليه من المواد الخام .

اما الحجة الثانية ، أي ان الدولة المستعمرة تجد في المستعمرات اسواقاً لمصنوعاتها ، فهي حجة جوهرية ، صعب التغلب عليها . فالتجارة لحد ما تروج تحت ظلال الراية ايما رفعت . فالمستعمرة التابعة للتاج البريطاني مثلاً تجد سكانها يفضلون الاتجار بالبضائع الانكليزية على غيرها . اضعف الى ذلك ان الاشغال العمومية في المستعمرات يعهد بها الى مقاولين ينتمون الى الحكومة صاحبة السلطة فيها .

ولكن ما تستفيده الدول من مستعمراتها زهيد جداً ، ومثل ذلك ما ينال الدول الاخرى من الخسارة بسبب حرمانها من المستعمرات . فهو زهيد ايضاً . لان التجارة اجمالاً يتوقف رقيها على التعاريف الكمركية . فالدول « المحرومة » لا تشكى ، من هذه الوجهة التجارية ، الا على ما هو عرضي منها . لان بريطانيا العظمى وهولاندا ، وهما اعظم الدول استعماراً ، تراعيان بدقة سياسة الباب المفتوح ، اية مبادئ التجارة الحرة . وقد حصل فعلاً نقض لهذه المبادئ خصوصاً ما يتعلق بالقيود التي فرضت على الاقمشة اليابانية . ولو اتيح لحزب « التجارة الحرة في بريطانيا » ان يفوز بالحكم لقضى على سياسية « الباب المفتوح قضاء مبرماً . والظاهر ان حجة الدول « المحرومة » في هذه القضية ، مثلها في المواد الخام ، مبنية على محاذير يخشى من حصولها في المستقبل ، لا على اضرار يشعرون بوقوعها اليوم . ويكفي لازالة كل ما يمكن حصوله من المخاوف الاكيدة ، ان تعقد اتفاقات تضمن سياسة الباب المفتوح على مثال ضمان عصبة الامم لهذه السياسة .

الامراض النباتية

لحضره المهندس الزراعي الاستاذ خليل المقدادى

ما هو المرض

المرض هو اي خلل او مظهر غير عادي يحدث في حياة النبتة الطبيعية في اي جزء من اجزائها كالاوراق والفروع والجذور والساق والثمار والحبوب . فاصفرار الاوراق في غير وقتها والذبول والجفاف وظهور البقع على الساق والاوراق والثمار وتعفن الجذور والتصمغ

وتمزق الاوراق وعدم الثمار والانتاج، هذه الاعراض بعضها او كلها تدل على خلل في النبات لسبب من الاسباب وهذه تنحصر اجمالاً في الامور التالية:

(١) الحشرات : كالجراد والمن ودودة القمح والقادوح وحفار الساق في اشجار الفاكهة، والحراشف الحمراء والسوداء في الاشجار

بعد جهود عشرات من السنين . فاذا وهبنا للدول « المحرومة » المستعمرات الواقعة في مناطق البلاد الحارة، فالأوروبيون الذين يستطيعون التوطن فيها لا يكونون الا جماعة من الموظفين والحكام . وانتزاح مثل هذا النفر باطراد من بلاد ، يقال انها تكتظ بسكانها، لا يخفف شيئاً من ضغط هذا الازدحام فيها . وبعد ، ليست مسألة ازدهام السكان في بلدان اوروبا من شأن الحكومات المستقلة في قارة اميركا ان تحلها مثل الولايات المتحدة والجمهوريات الاخرى الواقعة في جنوبها ؟ فالقارىء ، بعد ما تقدم يرى الحجب الرابع التي تتمسك بها الدول « المحرومة » مرتكزة على اسس واهية . وقد رأينا تماماً للبحث ان تبين عدد الالمان الذين كانوا يقيمون في مستعمرات المانيا جميعها قبل الحرب العظمى فوجدنا ان عددهم في سنة ١٩١١ بلغ ٢٠،٨٥٣ نفرأقل من عدد الالمان الذين كانوا يقيمون في مدينة باريز وحدها وقد انفتحت المانيا على مستعمراتها ٤،٣٢٣،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٢ ولم يزد ايرادها منها على ٢،٤٤٨،٠٠٠ جنيه في تلك السنة . وقد بلغت قيمة الوارد لالمانيا من المواد الخام (عدا المواد الغذائية) ٦٧٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه لم تزد حصة المستعمرات من هذا المبلغ على ٢،١٠٥،٠٠٠ جنيه . فهل يصح ان يقال ان المانيا يوم

كانت تملك هذه المستعمرات ، افضل حالا من بلاد السويد مثلاً التي لم تملك يوماً مستعمرات ما ؟ وهذه بريطانيا نفسها لم يزد ماورد لها من مستعمراتها على ٧ بالمئة من مجموع وارداتها ، وكان الصادر الى تلك المستعمرات اقل من ١٠ بالمئة من مجموع صادراتها .

اما اذا اقدمت الدول المستعمرة على اتباع سياسة التفضيل والاولوية في مستعمراتها فالحالة ستتغير حتماً . وما تتناقله الالسة في الدوائر الرسمية في بريطانيا العظمى ، يبرر موقف الدول « المحرومة » من وجهة مخاوفها . واذا كان ما تتشكى منه امراء عريضاً اليوم فسيصير جوهرياً غداً . فالوسيلة الوحيدة اذن لازالة الشكوك من القلوب هي ما اشرنا اليه سالفاً اي ان تضمن الدول المستعمرة مبدأ الباب المفتوح في كل ما يتعلق بصدور المواد الخام ، وتسهيل دخول المصنوعات ، وقبول المهاجرين الذين يرومون العمل في المستعمرات .

وهناك محاولة خطيرة جداً ترمي لتسوية هذه القضية على مبدأ منطقي فقط . فاذا قلنا ان الدول « المحرومة » لا يحق لها ان تطالب بمستعمرات ، فلا يجوز على هذا القياس ، للدول المستعمرة ان تتمسك بمستعمراتها . وشبهه بهذا ان يقال ان القضية من اساسها تافهة سخيفة وان الباعث على نبشها هو الغيرة وتطلب الشهرة .

كثيرة مع ان في مقدور الزارع تجنبها او معالجتها بمصاريف وجهود قليلة .

ولقد وجهت عناية كبيرة نحو تعليم الفلاح كثيرا من الاعمال الزراعية الحديثة وبدأ الفلاح يعمل بها ويستفيد منها كالتسميد والتزليل والتعشيب وانتقاء البذور الطيبة والحراثة الصيفية والعميقة الخ . . . غير ان الفلاح لا يزال يجهل الحشرات والامراض وكيفية اتقانها ومعالجتها وهذه الناحية هي التي نريد ان نوجه الجهود نحوها للتخلص من آفات الزراعة .

الامراض الفطرية

هي كائنات نباتية صغيرة جداً لا ترى الا بالميكروسكوب خالية من المادة الخضراء «كلوروفيل» فهي لذلك لاتعيش وحدها بل لا بد لها من نبات آخر تستمد منه قوتها وتدعى ايضا الكائنات الطفيلية . والفطر كالتبات يتألف من جهاز تغذية ، وساق ذات جذر ، ومن جهاز حفظ النوع ، وهي البذور . فالساق في الفطر يتألف من خيوط صغيرة تسمى باللاتينية (فيسيليوم) يمتص الفطر بواسطتها المواد المغذية : والبذور او البذيرات وتسمى باللاتينية (سبورس) هي جهاز التناسل والانتشار والعدوى . فهي تنمو حيثما وجدت على نبات آخر وتنبأت لها الاسباب الكافية لنموها .

انتقال وانتشار المرض

ينتقل المرض بواسطة الهواء والماء والتراب والزبل . كذلك الانسان فهو عامل مهم في نشر الامراض بنقله الحبوب والنباتات المصابة من منطقة مصابة الى اخرى سليمة ولهذا وضعت الحكومات حواجز وانظمة خاصة لمنع انتقال الامراض بهذه الوساطة .

لكل مرض شروط واحوال خاصة ، ونقول اجمالاً ان معظم الامراض تنتشر بكثرة حيث تكثر الرطوبة وتكون درجة الحرارة بين ٢٠ و ٣٠ بمقياس « سنتفرايد » .

الاصابات والمعالجة

مرض تعفن الجذور : ينتشر هذا المرض في الاراضي الثقيلة ،

الحضية .

(٢) الحيوانات : كالديدان والفيروسات وخلافها :

(٣) الامراض الفسيولوجية : وهذه تنحصر في التغذية والجو والماء والهواء والشمس وتركيب الارض الحكي والكماوي .

(٤) الامراض الفطرية : وهي الامراض التي تسببها الطفيليات الفطرية كمرض طابون النرة والقمح ومرض البياض ، على الخضر والتعفن (والتخميج) والحجرة على القمح ، والتعفن ومرض الكسار في العنب الخ .

اهمية الامراض الفطرية

في كل عام تصاب المحصولات الزراعية بآفات وامراض عديدة وتسبب للزارع خسارات كبيرة جداً ففي موسم ١٩٣٢ - ٣٣ اتى مرض الحجرة على اكثر من ٨ بالمئة من محصول الحنطة والشعير في فلسطين وسوريا . وتظهر سنوياً اصابات كبيرة بمرض الطابون في الحنطة في اقصية فلسطين الشمالية وفي جهات كثيرة من سوريا . وخصوصاً البقاع ، وكذلك في النرة البيضاء في معظم اقصية فلسطين تظهر اصابات تزيد عن ٤٥ بالمئة .

ان مرض « الكسار » في العنب يحدث في اغلب الاحيان بسبب امراض فطرية تسبب اضراراً جسيمة قد تتجاوز ٧٠ في المئة . وجميع انواع المشاتل الشجرية والحرجية والخضرية تصاب بامراض عديدة اهمها تعفن الجذور فتمرض الفرسات ولا يعرف اصحابها لموتها سبباً .

وقد سبب المرض الجديد في الاشجار الحضية خسارة عمومية للبلاد تزيد على مليون جنيه فلسطيني في العشر السنوات الاخيرة^(١) ويظهر من الامثلة المتقدمة ان المزارعات تصاب سنوياً باضرار

(١) تقرير الدكتور ا. رايخرت والدكتور ا. برلبركر عن

المرض الجديد في الأثمار الحضية . Xyloporosis, the citrus disease by Dr. I. Reichert and Dr. I. Perlberger.

والتي تسقى بكثرة وفي احواض المشاتل غير المنظمة فيجب تحديد كمية الاسقاء وتطهير وتعقيم التربة والبذور قبل زرعها . وفي الحقول والمزارع يجب تخفيف الاراضي بواسطة الخنادق الخ .

مرض الاوراق والساق : تصاب الاوراق والساق بامراض عديدة متنوعة منها الحمرة على الحنطة والشعير والفصيلة البقلية، ومرض البياض على الخضر واشجار الفاكه والعنب، وتقع الاوراق والساق الخ . هذه هي الاعراض ومعظمها تعالج برشها بمحلولات مطهرة كمحلول بوردو، او برش الكبريت على مرض البياض .

أمراض الثمر والبذور : هذه الامراض تصيب الثمار والبذور كمرض الطابون في الذرة والقمح وكرمخ تعفن الفواكه .

مكافحة الامراض : هناك طريقتان الوقاية والعلاج . فالنبات كائن حي كالحيوان والانسان ينطبق عليه المثل : « درهم وقاية خير من قنطار علاج » . فيجب عدم وضع النبات في محيط مريض او مناسب لنمو المرض او انتشاره . ولا يجوز زراعة بذور او غراس مصابة . واذا كان لا بد من زراعتها فيجب معالجتها قبل زرعها . وامراض الاوراق والساق يمكن اتقاؤها برش المحلولات المناسبة قبل ظهورها . وانواع النباتات مختلفة منها ما يقاوم الامراض فيجب انتخابه للزراعة وعدم استعمال الانواع الضعيفة . فمثلا القمح الجلبولي يقاوم مرض الحمرة اكثر من غيره من الانواع في فلسطين ، والحشخاش يقاوم امراض التصمغ، والمرض الجديد اكثر ما يتعلق بالليمون الحلو الخ .

والمعالجة هي قتل المرض بعد ظهوره وهي تختلف باختلاف المرض والنبات .

بعض امراض مهمة في بلادنا وعلاجها : طابون القمح والذرة في بلادنا ويقال له ايضا مرض الطوب وفي سوريا (الراوب) ويظهر في الحبوب فاذا فحصت هذه وجد داخلها غبار اسود هو ملاين من بذيرات المرض . وينتشر هذا اثناء الحصاد والدرس ويلتصق ببذور الحنطة والذرة السليمة ويبقى ملتصقا بها الى ان تزرع هذه البذور وتنمو . كذلك بذيرات المرض تنمو وتخرق ساق النبتة بواسطة

جنورها وتمتد معه الى ان تصل عرنوس الذرة ، او سنبله القمح فتمتص موادها وتتحول الى ذلك الغبار الاسود ضمن غلاف البذرة . هذا هو دور حياة المرض فيستفاد من هذه المعرفة شيئا من الاول قطف العرائيس او السنابل المصابة على حدة وحرقها ، والثاني معالجة البذور قبل زرعها باحدى المواد المعروفة كالسكربت والفورمالين وكبريتات النحاس (الجنزارة) او كربونات النحاس ، ومن المواد التجارية المعروفة مادة (السرزان) فبذور القمح تعالج بنسبة ٢ في الالف من مادة السرزان والكبريت العادي او ٣ في الالف بمادة كربونات النحاس . والذرة تعالج بنسبة ٢ في الالف (سرزان) و٤ في الالف ككبريت و٢ بالمئة بالجنزارة كمحلول . والمواد السابقة ما عدا الجنزارة تستعمل كما هي بدون مزجها مع الماء فتوضع الحبوب المراد تطهيرها في وعاء خاص كبرميل او صفيحة وتوضع معه النسبة المعلومة من العلاج المراد استعماله ثم يمزج جيدا بحيث تحاط جميع البذور من جميع جهاتها بالعلاج ثم تزرع هذه الحبوب المعالجة . وبحسب التجارب وجد ان السرزان ذو مفعول جيد ونتائج حسنة .

مرض البياض : هذا المرض يصيب الخضر والكرمة وكثيرا من اشجار الفاكه ويسمى باللغات الاجنبية (اوديوم) وهو عبارة عن ظهور بقع بيضاء صغيرة وكبيرة على الاوراق وقد تمتد هذه البقع حتى تكسو جميع اوراقه . وهي عبارة عن جذيرات المرض ، وبذيراته تمتص من الورقة المواد المغذية وتحجب عنها الشمس . وتظهر اصابات على الثمر فتسبب (تخمجها) كما هي الحال في مرض الكسار في العنب . ويعالج هذا المرض برش الكبريت الاصفر العادي الناعم على الاوراق المصابة من مرة الى ثلاث مرات في الفصل بواسطة منافخ مخصوصة فيمنع انتشار المرض ويقضى عليه .

مجلة الاقتصاديات العربية

نزودكم بالابحاث والمعلومات الصناعية والزراعية التجارية والمالية في الاقطار العربية خاصة والعالم عامة .
احفظوا اعدادها للرجوع اليها عند الحاجة

نظرة عامة

• من تقرير مجلس ادارة البنك الزراعي العربي بفلسطين المقدم للجمعية العمومية في ٢٨ شباط ١٩٣٦

حلت سنة ١٩٣٥ وهي السنة الخامسة للازمة المالية العالمية والجهود متواصلة في جميع بلدان العالم للقضاء على هذه الازمة او لتخفيف وطأتها بشتى الوسائل درءاً للاخطار التي لم يخل منها قطر من الاقطار. وقد كانت كفة التفاؤل راجحة مدى الشطر الاول من السنة، وكان الاعتقاد سائداً بان العلم سيحل هذه المعضلة بعد ان اكتشف اعراضها فتتبعش البشرية ويعود الاطمئنان الى المؤسسات المالية والنشاط الى الاسواق التجارية، وبالأجمال تعود الثقة التي هي محور الحركة في جميع الاعمال الى ما كانت عليه قبل الازمة بصورة تدريجية. غير ان الاعاصير السياسية التي هبت بسبب الحرب الايطالية الحبشية قد حولت مجاري التفكير الى جهات اخرى. جهات الاستعداد الى الحرب ودفع الطوارئ وسعرت الازمة تسعيراً ليس في امكان احد تحديد مداه والتكهن بما سيجره من نتائج على العالم مما استبديه لنا الايام.

الحالة الزراعية العالمية. — هبطت كميات المحاصيل الزراعية في العالم جميعه لأول مرة بعد سنة ١٩٢٧ في اواخر سنة ١٩٣٤ وسجل جدول قسم الاحصاءات في جمعية الامم الذي من وظيفته ان يقدر كميات المحصولات الزراعية في العالم هبوطاً في هذه المحصولات بمعدل ٣ في المئة، وكذلك المواد الغذائية والمواد الاولية التي تنتجها الزراعة فقد كانت في سنة ١٩٣٤ اقل مما كانتا عليه في اية سنة اخرى بعد سنة ١٩٢٧، مع ان مجموع السكان في العالم قد ازداد خلال هذه المدة بنسبة ثمانية او عشرة في المئة. وان معظم هذا الهبوط قد اصاب الولايات المتحدة الاميركية علاوة على ان العوارض الجوية في آسيا وبعض مناطق اوربا سيبت هبوطاً في محاصيل هذه البلدان ايضا. وقد نتج عن اعتزال البعض الاعمال الزراعية في اميركا ان هبطت كمية المحاصيل التي كانت تقدمها قارة اميركا الشمالية الى العالم، بينما ازدادت المقادير التي كانت تقدمها اوربا بزيادة كبيرة بالنسبة الى ما كانت عليه بين ١٩٢٥ و ١٩٢٩. وقد نتجت الازمة الزراعية بعد الحرب مباشرة عن عدم تنظيم الاعمال الزراعية اiban الحرب بالرغم من ان عوامل كثيرة كانت ترمي الى توسيع الزراعة كاحدى خطط الدفاع. غير انه بعد انتهاء الحرب نشطت الزراعة تدريجياً فازدادت المحاصيل بسبب استثمار اراض زراعية جديدة واستعمال الآلات الفنية الحديثة، والمواد الطبيعية في الانتاج الزراعي. ومع ان طلب المحصولات الزراعية في البلاد المتحاربة كان لوقت ما كافياً لاستهلاكها معرض منها، فدخل روسيا السوفيتية الاسواق العالمية اثار التنافس الاقتصادي في هذه الاسواق والجا الحكومات الى منع رعاياها من الانسحاب من الاسواق العالمية باحتفاظها بالمحصولات الزائدة وتخزينها

منعاً للاضرار. ومع هذا جميعه فبعد ان اشتدت الازمة في سنة ١٩٢٩ انهارت هذه الجهود واصبحت مشاريع احتكار القمح والسكر والبطاطا والبن بلا جدوى. ثم تلا ذلك ان تحسنت احوال الزراعة، المالية في معظم البلدان، بسبب المساعدات والهبات التي اخذت تقدمها الحكومات على معدل الانتاج ولم تستعمل هذه الهبات لتحديد الانتاج الزراعي الا في الولايات المتحدة الاميركية حيث ازدادت كميات المحاصيل زيادة ادت الى اتلاف قسم منها خشية هبوط الاسعار. الحالة الزراعية بفلسطين. — كانت الزراعة قبل الحرب العظمى منبع الثروة ومورد رزق السواد الاعظم في هذه البلاد وكان اليسر يعم سائر طبقات المشتغلين بها بنسبة ما يبرزونه من جهود في هذا السبيل، كما انها لبثت حتى آخر ذلك العهد عمادا لميزانية الحكومة: فالاعشار وضرائب الاراضي واجور الارض كانت تؤلف ثلثي الميرانية او تزيد. ويمكن القول ان هذا الربح الذي كان يحنيه اصحاب الارض والزراع هو مما يعود الى رخص الايدي العاملة وارتفاع الاسعار ثم حرية تصدير الحبوب ورواجها في الخارج. وقد ابتليت البلاد ابان الحرب بنقص في الاموال والانفس والثمرات وتكبدت خسائر فادحة رزحت تحتها حقبة من الزمن، الا ان الدور الذي تلا هذه الحقبة كان اشد بلاء وافدح خسارة بلا ريب من تلك المصائب والارزاء.

منيت البلاد بوعد بلفور وما وعده الا الضربة القاصمة تقصم ظهر البلاد وتقسم روابطها وتغير صبغتها العربية بحيث تصبح وطناً قومياً خليطاً من الصهيونيين ولما لم تكن

وسيلة اسرع واسهل للوصول الى هذه الغاية من الارض تنتزع من ايدي اهليها العرب فقد وضعت الخطط على الوجه الآتي:

١- تصفية البنك الزراعي العثماني الذي كان مؤثلاً للزراع يؤازرهم عند الحاجة ويمدحهم بالادانات الطويلة الاجال والاصرار على جباية امواله المتراكمة منهم كما فصلنا ذلك في تقريرنا عن العام السابق.

٢- منع تصدير الحبوب الى خارج البلاد بموجب اعلان صدر بتاريخ ٢٤ ايلول سنة ١٩٢٠ مما كان سبباً لهبوط الاسعار وضربة قاضية على الزراعة ادى الى تهقرها وجر وراءها المالك والزراع والعامل.

٣- عدم حماية منتجات البلاد بصورة تضمن مصالح الفلاح وتنشطه.

٤- نكب البلاد بالهجرة الصهيونية الجائحة رغم تقرير الخبيرين الانكليزيين، فرنش وسمبسون، عن عدم قدرتها الجغرافية والاقتصادية على الاستيعاب، وارخاء العنان لها تراخى العربي الاصيل في عقر داره فتنتزع رزقه وارضه من يديه وتصيره تائها مشرداً في ارجاء البلاد حيث الجلاء والقناء.

٥- اخراج العرب من الاراضي التي يزارعون بها ونبذهم بالعراء مما سبب محو عدد كبير من القرى العربية من خريطة البلاد وادخل قرابة مليوني دونماً من الاراضي في حوزة الجمعيات والجماعات الصهيونية.

٦- عدم العناية بالفلاح العربي والاهتمام به واصلاح القرية شأن الحكومات الوطنية التي تعتبر الفرد جزءاً منها.

في التعاون والجمعيات التعاونية

نظام المزارع التعاونية بفلسطين

لحضرة محمود فهمي افندي ، مفتش التعاون بالجيزة

(عن صحيفة التعاون بمصر)

مقدمة

لليهود بفلسطين ١٢٢ جمعية تعاونية زراعية يتبع نحو ٥٥٪ منها نظام استغلال الاراضي للاعضاء استغلالاً مشتركاً دون تحديد الملكية أي واحد منهم . وأما باقي الجمعيات فتستغل الاراضي استغلالاً فردياً إذ يعمل فيها كل عضو في مساحة محدودة مستقلاً عن الآخرين الا في الخدمات العامة . وسنتكلم بوجه عام عن شخصية اعضاء هذه الجمعيات وجنسياتهم ومدى استعدادهم للعمل ورضائهم به ، وعن كيفية حصول هذه الجمعيات بنوعها

على الارض والسلفيات .

كلمة عامة

لليهود هيئات تقوم بالسعي وراء مصالحهم ونجاح اعمالهم في فلسطين . اقدمها جمعية السیکا ، واهمها الوكالة اليهودية بفلسطين . لهذه الهيئات أغراض متعددة منها شراء الاراضي ومنها اسكان اليهود في فلسطين وإمدادهم بما يحتاجون اليه من المال ، الى غير ذلك . ويخصصون اقساماً لكل غرض من هذه الاغراض .

٧- اغراق البلاد بالضرائب والرسوم الفادحة وجبايتها : بالواسطة وبغير واسطة وابلغ ميزانية الحكومة الى ستة ملايين جنيه تقريباً سنوياً اي مضاعفتها عشرة أمثالها عن العهد السابق في حين ان المواد الاولية والاعمال الصناعية والحركة التجارية التي هي مصدر الانتاج ونتاج الثروة لم تزد ضعفين عن سوابقها مما اخرج موقف اصحاب الاراضي والزراع وهم الاكثرية الساحقة في البلاد والجأهم الى بيع اراضيهم والتخلي عنها لتكون اثمانها غذاء للميزانية ومورد التشكيلات ادارية واسعة النطاق تقوم قواعدها على انقراض الوطن العربي مما لم تسطر نظيره تواريخ المدينة واسفارها .

هذه هي بعض الوسائل والوسائط التي مارستها الادارة الحاضرة سرّاً وعلانية لانشاء الوطن القومي على انقاض الوطن العربي ولا ندري ما يخبئه لنا المستقبل ان امتداد هذه الادارة وطال اجلها ، ولما كان من الواجب على كل عربي في البلاد الدفاع عن كيانه بالطرق المشروعة فاننا نرى من الضروري توحيد الجهود واقامة جبهة اقتصادية موطدة الدعائم وذلك بمعاونة المؤسسات المالية والشركات العربية الموجودة وانشاء مؤسسات مالية وشركات تجارية وصناعية وزراعية جديدة تم جميع نواحي الحياة ضناً باموال الامة تستنزفها الاغيار وانما للثروة التي هي محور الاعمال .

٨- سن القوانين واصدار المقررات تباعاً لحماية الصناعة والمصانع ، وبالأجمال ، المصالح الصهيونية استدراراً لاموال المستهلكين العرب .

واننا نؤمل ان تلاقي تمنياتنا ورغباتنا هذه اذا ما صاغية وقلوباً واعية فقد بلغ السيل الزبى وادلى الخطر بنا به ومغلبه اخذ الله بأيدي العاملين المخلصين الى سواء السبيل .

شخصية الاعضاء وجنسياتهم ومدى استعدادهم للعمل

على أن من يزور هذه الجمعيات بنوعها يلاحظ أن أعضاء كل جمعية أصلهم من دولة واحدة نزحوا منها إلى فلسطين، وأغلبهم من بلدان أوروبا خصوصاً ألمانيا وبولندا. لذلك تجدهم متجانسين متفقين في المذهب والاخلاق والعادات. هذا إلى أنهم كانوا يشتغلون في بلادهم الأصلية بالزراعة أو بماله علاقة بالزراعة ماعداً أفراداً قليلين في كل جمعية وهم الذين يقومون فيها بعمل خاص ولا يمكن الاستغناء عنهم. فمثلاً في الجمعيات التي من النوع الأول والتي تقوم بأعداد المساكن للاعضاء تجد من بين هؤلاء الاعضاء عدداً من التجارين أو البنائين وغيرهم بقدر ما تسمح به حالة العمل، كما تجد في النوعين من الجمعيات الكتبة والمرضات والمدرسين والمدرسات ومن اليهم بما يناسب عدد أعضاء الجمعية وذراريهم.

هذا، وفي فلسطين اتحاد للعمال يحتم على كل عامل أو عاملة سواء أكان صانعاً أو زارعاً، أن يكون عضواً في هذا الاتحاد ليكون عضواً في هذه الجمعيات. ولا يكون العامل عضواً في هذا الاتحاد إلا إذا كان ممن يزاول العمل بنفسه دون الاستعانة بغيره من العمال. لذلك نجد أن كل عضو في الجمعية يعمل فيما يخص له من العمل بطيب خاطر دون أن يظهر أي ضجر أو ملل.

وقد يثير الدهشة في مصر ما شاهدته في إحدى هذه الجمعيات، إذ رأيت أحد الاعضاء حاصلاً على الدكتوراه في الطب يقوم بعيادة المرضى من أعضاء الجمعية ويعمل في الوقت نفسه معهم في الحقل كواحد منهم تماماً. وقد سأله عن مدى استعداده للعمل ورضائه به فأجاب بأنه يحب على أمثاله المثقفين أن يكونوا في مقدمة العاملين ليضربوا الأمثال لغيرهم من اليهود في الجد والنشاط. وأنه يحب النزول إلى الميدان حسب حاجة العمل اليهم لا فرق بين غني وفقير ولا بين متعلم وجاهل، كما أجاب بأنه يزاول هذا العمل الريفي بنفس راضية مطمئنة.

كيفية الحصول على الأراضي

يقوم قسم الأراضي في جمعية اليكا أو الوكالة اليهودية أو غيرها من الهيئات باعطاء الأرض للجمعية التعاونية بإيجار اسمي لمدة ٤٩ سنة للتجديد، على أن تدفع الجمعية سنوياً إلى هذا القسم مبلغاً لا يتعدى ٤٪ من ثمن الأرض، وعلى أن يعاد تقدير هذا الثمن بين آن وآن

تبعاً للظروف التي تدعو إلى تغيير قيمة الأرض. ويحرز عقد الإيجار بين مجلس إدارة الجمعية وبين هذا القسم.

وتقدر المساحة لكل جمعية بمعدل ١٢ أو ٢٠ دونماً لكل عضو (الدونم ١٠٠٠ متر مربع وهو وحدة المساحة بفلسطين) أي ما يوازي ٣ أو ٥ أفدنة، بما في ذلك المنافع العامة التي تحتاج الجمعية إليها وكذلك الأراضي التي تقام عليها المساكن للاعضاء ومواشيهم. وقد روعي صغر المساحة التي تخصص لكل عضو لأنهم يعملون فيها بأنفسهم. كما أسلفنا، وما دامت الجمعية تستعمل هذه المساحة المعينة فلا تؤخذ منها مدى الحياة وفي الوقت نفسه لا تؤول إليها ملكيتها.

كيفية الحصول على المال

ويقوم قسم التسليف بمنح الجمعيات التعاونية السلفيات اللازمة لشراء الآلات والمواشي وأعداد المساكن للاعضاء بضمان أعضاء مجلس الإدارة، كما سيأتي، بفوائد لا تتعدى ٧٪ لمدة طويلة قد تصل إلى ١٥ سنة تختلف باختلاف صلاحية الأرض للاستغلال ومقدرة أعضاء الجمعية على التسديد.

على أنه يوجد بين هذه الجمعيات ما يملك أعضاؤها الأرض. وقد يوجد معهم المال أيضاً. وقد يقترضونه من هذه الهيئات اليهودية كما أسلفنا، أو من أحد المصارف أو جمعيات التسليف التعاونية بفلسطين بفوائد لا تتعدى ١٪ ولمدة قد تصل إلى ١٥ سنة أيضاً تبعاً للظروف السابقة.

وستتكم الآن على النظامين المتبعين في الجمعيات التعاونية الزراعية بفلسطين كل على انفراد:

النوع الأول

ونقصد به الجمعيات التي يعمل فيها الاعضاء رجالاً ونساء على السواء بجميع الأعمال دون تحديد ملكية كل منهم وذلك بأن يتعاقد الاعضاء على اتباع هذا النظام ويقوم الجميع بتوقيع عقد الإيجار مع الجمعية وعقد السلف معها أيضاً على ألا يطالبوا بشيء ما إذا تركوا الجمعية قبل انقضاء مدة الإيجار. وهذا يعتبر ضماناً من الاعضاء للجمعية مقابل ضمان مجلس الإدارة لقسم الأراضي في الهيئات اليهودية. ويتوقع كل عضو على عقد الإيجار أو السلفة يصبح مسئولاً أمام الجمعية فيها بشأنها ويحافظ على مصالحها وهي مصالح الجميع.

ولكل جمعية مجلس إدارة من بين الاعضاء ينتخب سنوياً يسمى

وكذلك الحال في السلفيات التي يحتاج اليها الاعضاء اذ يحرر عقدها بينهم وبين قسم التسليف في الهيئات اليهودية بضمان جمعيتهم التعاونية، عكس المتبع في النوع الاول اذ توقع الجمعية العقود والاعضاء يضمنون. ويعمل كل عضو مستقلا في ارضه وماشيتة. وله ولماشيه وادواته الزراعية مساكن خاصة يعدها بمعرفة. ويشترك الجميع في المصالح المشتركة كالآلات البخارية ومعامل الالبان ومواشي الوثب والمدارس والمستشفيات ومياه الشرب الى ماشا كل ذلك بمعرفة الجمعية التي تقوم بتصرف محاصيل الاعضاء وجميع ماينتجونه، وذلك بواسطة جمعيات تعاونية اخرى خاصة بذلك لحسابهم كما تقوم بتوريد حاجيات الاعضاء بواسطة الجمعيات التعاونية الاخرى الخاصة بذلك. وفي نهاية كل سنة ياخذ العضو من جمعيته اثمان ما انتجه بمجهوده الخاص بعد تسديد جميع التزاماته للجمعية او لغيرها، وقد يدخره، وهذا نادر، او يقوم بعمل التوسيعات اللازمة له في مزرعته الصغيرة ليضاعف الانتاج سنة بعد اخرى وهو الغالب.

مدى رضا الاعضاء بهذين النوعين

وقد اردت معرفة مدى رضا الاعضاء بالعمل ذكورا او اناثا فسالت بعض اعضاء جمعيات النوع الاول فكان الجواب انهم يفضلون هذا النظام الذي يمثل التعاون باجلى معانيه. ولولا ذلك لتركوه مفضلين عليه العمل في جمعيات النوع الثاني.

كما سألت بعض اعضاء جمعيات النوع الثاني فكان الجواب انهم راضون به وان كانوا لا يحصلون على ارباح اكثر مما يحصل عليه اعضاء جمعيات النوع الاول.

كلمة ختامية

ولقد تنبأت حكومة فلسطين بعد هجرة اليهود اليها وشرائهم الاراضي من العرب أهل البلاد الاصليين حتى فقدوا مورد رزقهم واصبحوا غرباء في بلادهم فاوجدت ضمن دوائر الحكومة دائرة تسمى دائرة التحسين والتعمير مهمتها الحصول على الاراضي القابلة للزراعة وتأجيرها للعرب لمدة طويلة بايجار اسمي لاستغلالها بمعرفتهم بالنظام الثاني بدل البطالة التي يعلم ضررها كل انسان (وان كانوا لم يكونوا جمعيات تعاونية بعد) ولا تخرجهم الحكومة منها ماداموا يستغلونها وتقرضهم المال اللازم لهذا الاستغلال بفوائد معتدلة. وعدا ما ذكر توجد بعض أنظمة وتعليمات خاصة تكاد تختلف في كل جمعية عنها في الجمعيات الاخرى، الا انني ارى انها في الدرجة الثانية من الاهمية بالنسبة لما ذكرته الان.

لجنة الادارة ويقرر اعضاؤها المبادئ، ويضعون الانظمة ويرمون عقود الصفقات فيما لهم وما عليهم. كما ان لكل جمعية هيئة ادارية (المديرون) لادارة العمل داخل الجمعية، ويقومون بتوزيع الاعمال على جميع الاعضاء بين فترة واخرى قد تكون ١٥ يوما وقد تكون اشهر بحيث يتناوب جميع الاعضاء مختلف الاعمال في الجمعية فيتدرب كل عضو على الاعمال المختلفة فيها ويكون التوزيع عادلا بينهم فلا يجهد عضو نفسه اكثر من الباقيين. وقد يستني من ذلك بعض الاعضاء الاختصاصيين في أعمال معينة فيظلون فيها باستمرار كما سبق ذكره. وفي قليل من هذه الجمعيات يوزع صافي الارباح في نهاية السنة على الاعضاء بالتساوي بعد تسديد جميع الالتزامات للغير، وبعد استيراد ما هم في حاجة اليه من المواشي او الآلات مما يستلزمه التوسيع اللازم لهم ولصالح العمل في جمعيتهم، بينما في الكثير منها لا توزع ارباح كلية لحداتها ورغبة القائمين بامرها في توسيعها باستمرار. وتقوم جمعيات هذا النوع باستيراد جميع الحاجيات الزراعية كالمواشي والبزور والاسمدة والآلات وجميع الحاجيات المنزلية كالماكل والملبس، وكثيرا ما تكون من جمعيات تعاونية لهذا الغرض في فلسطين. كما تقوم جمعيات اخرى بتصرف الحاصلات سواء كانت حقلية او فاكهة او غير ذلك كالالبان ومنتجاتها كالبزور والعسل او نتاج الحيوانات والطيور الى غير ذلك.

وقد يوجد اعضاء في هذا النوع من الجمعيات اكثر من حاجة لجمعياتهم فهؤلاء يشتغلون خارج الجمعيات على ان يقدموا لجمعياتهم جميع ما يحصلون عليه من الاجور فتدخلها ضمن ايرادات الجمعية وهؤلاء يعاملون معاملة باقي الاعضاء تماما.

وتقوم جمعيات هذا النوع باقامة المدارس والمستشفيات وامداد المزرعة بمياه الشرب الى غير ذلك كما تعد للاعضاء المساكن المشتركة والمماكل والملبس وخلافه.

النوع الثاني

وهو النظام الفردي الذي يعمل بمقتضاه كل عضو في الجمعية بزراعة مساحة معينة فكل عضو يوقع عقد ايجار بينه وبين الهيئات اليهودية بالمساحة التي سيقوم بزراعتها هو وافراد أسرته، على ان توقع لجنة ادارة الجمعية التعاونية على العقد كضامن لهذا العضو امام هيئات اليهودية. هذا اذا لم يكونوا مالكيين للارض كما اسلفنا. ويعطى لكل فرد يعمل في الجمعية سواء كان رجلا او امرأة مساحة من الارض تساوي ما يعطى للآخرين تماما.

العراق

حديث مع مندوب الغرف التجارية النمساوية

لمراسلنا في بغداد

تسعى الدول الأوروبية الناهضة الى التعرف بالاسواق الاجنبية ودرسها درساً علمياً دقيقاً قصد زيادة صادراتها وتوسيع تجارتها وبث الدعاية لبضائعها في تلك البلاد وللتعرف على صادرات البلاد من المواد الاولى والخامية التي قد تنفذ في صناعاتها . وقد قدم العراق كثير من مندوبي هذه الدول الذين يعمدون الى وضع التقارير الضافية عن الحالة الاقتصادية في البلاد وحاجة الاسواق الى بضائعهم والوسائل التي تمكنهم من ذلك .

وقد قابلنا مندوب الغرف التجارية النمساوية في بغداد الدكتور اريخ واينزجر Dr. Erich Weinzierl الذي زار كثيراً من بلاد الشرق ودرس حالتها درساً جيداً كالخشب وفلسطين ومصر والعراق وتحدثنا اليه عن مقاضده التجارية في العراق فقال «مع اني اعتقد بان اكثر البضائع النمساوية التي هي من نوع السكايات والمكائن قد لا تكون رائجة في سوق اولى كالعراق فهناك بعض المواد التي يمكن الاستفادة منها تجارياً وبيعها في الاسواق العراقية كما ان هنالك مواد كثيرة خامية يمكن اصدارها الى النمسا بصورة رائجة » وهو يؤمل ان تزداد صادرات النمسا الى العراق وقد بلغت عشرة الاف دينار سنوياً في مدة وجيزة . وقد حدثنا عن نوع خاص من المواد المستعملة في البناء والتي يعتقد بإمكان ادخالها في البناء العراقي الحديث . وهذه المواد تسمى "Heraklith" تكون على شكل ألواح رقيقة يتفاوت ثخنها بين البوصتين والأربع مصنوعة من الاسمنت والالياف الخشبية المكبوسة بواسطة مكابس مائية قوية . وهي تستعمل في أكثر ابنية النمسا وسويسرا وقد ادخلت الى عدة بلدان ولاقي استعمالها اقبالا . ومن البنائات التي استعملت فيها هذه المواد بناية المجلس النيابي في العاصمة الخشبية وبنية فندق « الملك داود » في القدس . ويذكر الدكتور اريخ بان هذه المواد عازلة

للتقلبات الجوية ولما كان مناخ العراق بارداً في الشتاء وحاراً في الصيف فان هذه المواد الانشائية تكون ذات فائدة عظيمة . وهو يؤمل ان حكومة العراق القائمة بانشاء القرى العصرية ستستفيد كثيراً من هذه المواد بالنظر لسهولة نقلها وسرعة بنائها كما ان اسعارها مناسبة بحيث يكلف المتر المربع منها ما يقرب من شلنين ونصف تسليم البضرة . وهو يعتقد بإمكانية القيام بصنع هذه المواد في العراق بسعر زهيد . وقد حدثنا عن مشروع السميت الذي اخذت امتيازها شركة عراقية برئاسة ياسين باشا الهاشمي وعضوية بعض كبار التجار العراقيين فقال ان هذه الشركة تفاوضه عن اسعار المكائن اللازمة للمشروع فاذا كانت اقل من كشوف الشركات الاخرى فانها ستشتريها منه . وما يذكر ان رأس مال هذه الشركة العراقية يبلغ مئتي الف دينار . وتستبشر خيراً لما تراه من جدها في تفعيل تنفيذ هذا المشروع الكبير .

البضائع اليابانية

زادت تجارة اليابان مع العراق زيادة مطردة خلال السنوات الاخيرة بحيث انها اكتسحت امامها كثيراً من المنسوجات الانكليزية والبضائع الحريرية والصوفية لاسعارها الزهيدة التي لا تراحم . فزادت صادرات اليابان الى العراق خلال العشر السنوات الاخيرة ستة اضعاف ، في حين ان صادرات العراق الى اليابان لا تذكر لقلتها . وقد جرت مفاوضات بين الطرفين ابتدأت في لندن . وكادت تنتهي هناك بشروط حسنة منها تبرع حكومة اليابان برسالة بعثة عراقية على نفقتها الى اليابان لدرس الصناعات المختلفة كصناعة الزجاج والنسيج وغيرها كما انها تعهدت باستيراد البضائع العراقية بنفس قيمة صادراتها الى العراق . ولكن المفاوضات سحبت الى بغداد ولم تنته حتي الآن . وهكذا تخسر العراق سنوياً مبالغ طائلة من جراء هذا التأجيل ولا نرى ما يمنع حكومة العراق ان تزيد الضرائب على البضائع اليابانية خاصة وان القانون الدولي يسمح لها بذلك اذ قد خرجت اليابان من عصبة الامم وهي لا تزال تعامل على قاعدتها كدولة الدول حظوة . وبالتالي الحكومة الى هذه الخطة ستضطر اليابان الى عقد هذه الاتفاقية لفائدة العراق .

كتب ومطبوعات تطلب من شركة المطبوعات العربية (المحدودة) ومن أهم المكتبات

الارقتصادات العربية — مجلة اقتصادية تصدر اسبوعياً وتبحث في جميع الشؤون التجارية والمالية والصناعية والزراعية في العالم عامة والشرق الادنى خاصة

اشتراكها السنوي
ايرة فلسطينية في فلسطين وشرقي الاردن
٢٤ شلنا في سائر الاقطار

الحديث في قواعد اللغة العربية — وضعه الاستاذ عيسى عطالله على احدث الاساليب التدريسية :

الجزء الاول : للتلميذ — ٤٠ ملا وللعلم — ٥٠ ملا

• الثاني : • — ٥٠ • — ٦٠ •

• الثالث : • — ٦٠ • — ٧٠ •

زلات الوالدين — كتاب قيم نقله عن الافرنسية الامير وديع رشيد شهاب . يبحث في تربية الابناء منذ نعومة اظفارهم . وتنشئهم على الاخلاق الفاضلة ، ويشرح الاغلاط التي قد يقع الوالدان فيها اثناء القيام بهذه التربية ،

ثمن النسخة — ١٠٠ مل عدا اجرة البريد

اسرار الطفولة وغفابا الشباب — وضعه الاستاذ ميلاد كدواني من الجامعة الامريكية في القاهرة وهو يتضمن احدث الآراء في تربية الاطفال وتقويم ميولهم وغرائزهم .

ثمنه — ٨٠ ملا عدا اجرة البريد

المفكرة التجارية لعام ١٩٣٦ — وضعها الاستاذ الفريد صافيه وهي تحتوي على معلومات وارشادات قيمة بالعربية والانكليزية ومجلدة تجليداً متيناً . ثمنها ٨٠ ملا عدا اجرة البريد

سجل المساهمين — لقيد وتسجيل المساهمين في الشركات مع فهرست له بموجب قانون الشركات الفلسطيني لسنة ١٩٢٩ .
ثمن النسخة — ٢٨٠ ملا عدا اجرة البريد

تطلب من شركة المطبوعات العربية المحدودة في القدس . ص.ب. ٢٦٨ تلفون ٢٩٥

ARAB ECONOMIC JOURNAL

Chief Editors : F. S. SABA,
B. Com., F.C.R.A., F.R.E.S.
(Responsible Editor)

ADEL JABRE
Economist

Manager : T. FARAH

TREATS THE
**COMMERCIAL,
INDUSTRIAL & AGRICULTURAL**
AFFAIRS OF THE COUNTRIES
IN THE NEAR EAST.

PUBLISHED WEEKLY
by the
ARAB PUBLICATIONS Co. Ltd.
P.O.B. 268
JERUSALEM - PALESTINE

SUBSCRIPTION RATES

Palestine & Transjordan £P. 1
In Other Countries £1/4 shls.

Vol. 2 No. 9

Registered
as a Newspaper

February 29th. 1936

TABLE OF CONTENTS

Page

LEADING ARTICLES:

1. Banks Praft Ordinance in Palestine.
4. Arab Banks.
6. Is there any Necessity for Colonies?
8. Plant Diseases, By Mr. Khalil Mikdadi, Agricultural Engineer.
11. General Idea about the Report of the Administrative Council of Arab Agricultural Bank in Palestine.
13. System of the Cooperative Faming in Palestine: By Mr. Mahmoud Fahmi, Inspector of Cooperative Societies in Cairo.
16. IRAQ : An Interview with the Representative of the Austrian Chambers⁹ of Commerce—Japanese Trade in Iraq.